

تقرير تأكيد محدود إلى المساهمين في شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية)

النطاق:

لقد تم تعييننا من قبل شركة الاتصالات السعودية - شركة مساهمة سعودية ("الشركة") لتنفيذ "ارتباط تأكيد محدود" وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمشار إليه فيما بعد ("الارتباط")، ولتقرير حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("الموضوع") الوارد في تبليغ الشركة المرفق (الملحق أ) المقدم من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية بشأن المعاملة والعقد التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢١.

الضوابط المطبقة من قبل الشركة:

عند إعداد الموضوع، قامت الشركة بتطبيق الضوابط أدناه ("الضوابط"). صممت مثل هذه الضوابط خصيصاً للتبليغ المقدم من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (الملحق أ). وعليه، فإن المعلومات الواردة في الموضوع قد لا تكون مناسبة لأي غرض آخر.

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة كما هي معدلة (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨).
- التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية (الملحق أ).
- الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشأن المعاملة والعقد التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- مسودة اتفاقية مديرو سجل الاكنتاب المؤرخة في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ بشأن المعاملة المحتملة التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية غير مباشرة فيها.

مسؤوليات الشركة:

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن اختيار الضوابط، وعن عرض الموضوع وفقاً لتلك الضوابط، من كافة النواحي الجوهرية. وتتضمن هذه المسؤولية تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات ذات علاقة بإعداد موضوع خالي من أية تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مسؤولياتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج حول عرض الموضوع بناء على الأدلة التي حصلنا عليها.

لقد قمنا بتنفيذ الارتباط وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية "المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط المتعلقة بهذا الارتباط المتفق عليها مع الشركة بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢١. تتطلب تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ الارتباط لتقديم استنتاج حول ما إذا كان لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط ولإصدار تقرير حول ذلك. تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكمنا المهني، بما في ذلك تقويمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا حول التأكيد المحدود.

استقلاليتنا ورقابة الجودة:

لقد حافظنا على استقلاليتنا ونؤكد التزامنا بمتطلبات قواعد السلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبأنه لدينا الكفاءة والخبرة اللازمة لتنفيذ ارتباط التأكيد هذا.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) رقابة الجودة للشركات التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير تأكيد محدود إلى المساهمين في شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

وصف الإجراءات التي تم تنفيذها:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. وعليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.

على الرغم من أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يكن ارتباط تأكيدنا مصمماً لتقديم تأكيد حول الرقابة الداخلية. لم تتضمن إجراءاتنا اختبار أنظمة الرقابة أو تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتحقق من مجموع أو حساب البيانات داخل أنظمة تقنية المعلومات.

يشتمل ارتباط التأكيد المحدود على توجيه استفسارات، بشكل أساسي إلى المسؤولين عن إعداد الموضوع والمعلومات ذات العلاقة وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات ملائمة أخرى.

تضمنت إجراءاتنا على ما يلي:

- التحقق من التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة العادية (ملحق أ) عن المعاملات والعقود المبرمة من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة.
- التحقق من إقرارات أعضاء مجلس إدارة الشركة بالمعاملات والعقود المبرمة مع الشركة والتي يكون لهم مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها.
- التحقق من مسودة اتفاقية مديرو سجل الاككتاب المؤرخة في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ بشأن المعاملة المحتملة التي يكون لبعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية غير مباشرة فيها.

كما ننفذ أيضاً إجراءات أخرى تعتبر ضرورية وفقاً للظروف.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءاتنا والأدلة التي تم الحصول عليها، ليس لدينا علم بأية تعديلات جوهرية يتطلب إجراؤها على الموضوع ليتمشى مع الضوابط المطبقة من قبل الشركة المشار إليها أعلاه.

عن إرنست ويونغ وشركاهم
محاسبون قانونيون

سعد محمد الخثلان
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٠٩)



الرياض: ٢ ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ
(٧ نوفمبر ٢٠٢١)